جامعة الأزهر فرع أسيوط
مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية
المجلة العلميـة

علم أصول الفقه من خلال مقدمة البحر المحيط للزركشي

إعداد

إعداد : د فهد بن عبدالله بن منيع المنيع

الأستاذ المساعد بكلية التربية بالزلفي

جامعة المجمعة ١٤٣٩

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بأسيوط

(العدد الخامس عشر الجزء الثالث: ٢٠١٦م)

علم أصول الفقه من خلال مقدمة البحر المحيط للزركشي

إعداد : د فهد بن عبدالله بن منيع المنيع
الأستاذ المساعد بكلية التربية بالزلفي
جامعة المجمعة ١٤٣٩

المقدمة

يعد علم أصول الفقه من العلوم الشرعية المنهجية ؛ ذلك أنه علم يعنى بتقرير الأدلة الشرعية، وطريقة الاستفادة منها وفق منهج منضبط ومطرد، يكسب قارئه وممارسه والمعتني به مهارات التفكير، والنظر، والاستدلال، والقدرة على الفهم؛ فهو يحوي مسائل على مستوى عال من الدقة والفهم؛ مماجعله موصوفا بين علوم الشريعة؛ بأنه علم الأذكياء الفحول، وهو ماظهر من خلال تسمياته[1]، وعبارات التبجيل التي تظهر في الترجمة له، باعتباره علما حاكما لأصول الشرع، ومنطلقات العقل .

قال الغزالي:" وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع؛ وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل؛ فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل؛ فلا هو تصرف بمحض العقول؛ بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"[2].

وقد مر هذا العلم مثل غيره عبر القرون السابقة بمراحل مختلفة -نشأة وتأسيسا- واختلفت طرق الكتابة فيه، كما اختلفت طرق توظيفه، وداخلته مجموعة من العلوم الأخرى، كعلم المنطق والكلام، حتى اتسعت المدونات الأصولية وتضخمت، وكاد يخفى على من يعتني به هدفه وغرضه الأساس، وغدا مثقلا بكم كبير من المنقولات والأقوال التي تحتاج إلى بحث وتنقيح، إضافة إلى الاحتياج إلى تصوير مسائله، وفهمها على الوجه الصحيح؛ وصار لزاما معرفة السياقات التاريخية التي مر بها هذا العلم من حين النشأة الأولى، مرورا بتوظيفه باعتباره علما منهجيا خادما للمعتركات الكلامية والمذهبية، وصولا لمرحلة الجمود وصناعة

---

[1] ينظر على سبيل المثال: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي.

[2] ينظر: مقدمة المستصفى للغزالي ص٣٢ وغيره من كتب الأصول .

المتون وشرحها، وشرح الشروح، والتحشية على الشروح، والتعليق عليها، مع ماكان يمر في تلك المراحل من محاولة البناء والتجديد والتحرير وإعادة الفهم والاعتبار لهذا العلم وطبيعته ووظيفته. ومن الكتب البارزة في هذا المجال : كتاب البحر المحيط للإمام الزركشي؛ إذ يعد هذا الكتاب فارقا في تاريخ الكتابة الأصولية، فقيمته من أهمية مؤلفه، ومن المنهج والهدف الذي أراد الوصول إليه من خلال هذا الكتاب ؛ إذ أراد أن يصحح مسار العلم، وما رقم في مدونات الأصول السابقة؛ وكشف الأبعاد الثاوية فيه؛ فابتدأ بجمع كتابه الذي وصفه بأنه: -بحر محيط-[1]؛ استحضارا لكنه كتابه الكبير[2] الموسوعي؛ إذ يعتبر البحر المحيط أجمع كتاب في أصول الفقه، وأوسع مؤلف حوى أقوال المتقدمين والمتأخرين، منذ نشأة علم الأصول حتى تاريخ تأليفه [3].أراد الزركشي من خلاله أن يقيم بناءً أصولياً جديداً؛ لكن من خلال المرور بأقوال العلماء السابقين، وتصحيح الأقوال وغربلتها وفهمها ونقدها، ومعرفة مدارك المسألة وتصويرها بالشكل الصحيح؛ إضافة إلى كم كبير من الزيادات والإضافات التي لم يسبق إليها[4]؛ فالبناء لا يكون قبل الهدم والفهم، ساعده في ذلك تأخره الزمني؛ حيث أشرف على سبعة قرون من التأليف الأصولي، مما مكنه من الإحاطة بمصادر التأليف الأصولي بمختلف

---

(1) ذكر الزركشي في مقدمة البحر أنه اجتمع عنده ما يربو على مائتين من كتب الأصول، وكان مع ذلك -كما ذكر في ترجمته- يذهب إلى سوق الكتب يطالع ويكتب في ظهور الأوراق وينقله في تصانيفه، وقد أحصى محقق القسم الاول من البحر المحيط: أستاذنا الدكتور: محمد الدويش- المصادر التي رجع لها الزركشي في شتى العلوم، فوصلت إلى أربعمائة وعشرة كتب. ينظر: مقدمة تحقيق البحر المحيط ص**57.**

(2) وصف الزركشي كتاب البحر المحيط بكتابي الكبير-كما في كتابه الأصولي الآخر: سلاسل الذهب ص**65.**

(3) ينظر: مقدمة تحقيق البحر المحيط للدويش ص**57.**

(4) يعد البحر المحيط خلاصة فكر الزركشي، ومافي كتبه الأخرى مستفاد منه؛ ولذلك نجده يحيل إليه في كتبه الاخرى.

مدارسه واتجاهاته، كما ساعده في ذلك تمكنه من علم الفروع واللغة العربية، والتفسير والحديث، إضافة إلى علوم أخرى، جعلته قادرا على النظر إلى أثر الأصول وإنتاجها للفروع، ومدى ارتباط الفروع بالأصول وانسجامها تحت قواعده ، فجاء تقييمه للموروث الأصولي رصيناً مكيناً بعيداً عن التأثر المذهبي، أو التوجه العقدي، أو الانتصار -فحسب- لما ذكر في كتب الأصول دون تمحيص ونقد.

وإذا كان البحر المحيط مهماً بمضموناته ومتنه؛ فإنه يصعب خوض غماره والدخول في لجته؛ إلا بالابتداء بساحله وعتبة نصه الأولي – مقدمة الكتاب-تتبعاً لما فيها من أفكار وآراء ، ومقاربةً لما فيها من منهجيات وإشارات، ورصداً لما فيها من إضافة وزيادات، ففي فضاءات النص الواسعة نحتاج إلى أدلة تقود إلى فهمه واستيعاب منهجياته، وكيفية بناء مسائله، ومعالجة موضوعاته، وهذا ما أردت الكشف عنه مرورا بالمباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام الزركشي.

المبحث الثاني: معنى المقدمة.

المبحث الثالث: أهمية مقدمة البحر المحيط وحدودها المكانية والزمانية.

المبحث الرابع: قضايا المقدمة المتعلقة بأصول الفقه ومضامينها.

المبحث الخامس: الآراء النقدية في المقدمة.

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام الزركشي[1].

هو الإمام أبو عبدالله، بدر الدين: محمد بن عبدالله بن بهادر، الزركشي، المصري مولداً، التركي أصلاً، الشافعي مذهبا.

ولد بمصر سنة745 للهجرة ، وطلب العلم منذ صغره، وحفظ كتباً كثيرة في فنون متعددة، ورحل للشام في طلب العلم، واشتهر عند المترجمين له بملازمته للعلم وتفرغه له، وبعده عن الانشغال بأمور الدنيا، وكان دأبه التردد لسوق الكتبيين، يطالع في حوانيتهم ومعه أوراق يكتب فيها ما يعجبه، ثم ينقله إلى تصانيفه ومؤلفاته، وكان مهتماً بالكتابة والتأليف، مع التدريس لطلابه وتلاميذه، وكان متفنناً ومتمكناً من علوم مختلفة، كالفقه، والحديث، والتفسير، وأصول الفقه، وعلوم اللغة العربية، ولذلك نجد له المصنفات في شتى الفنون ومن أهم تلك المؤلفات:

المنثور في القواعد. في قواعد الفقه.

البحر المحيط في أصول الفقه.

البرهان في علوم القرآن.

سلاسل الذهب . في أصول الفقه.

تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع. في أصول الفقه[2].

---

[1] تنظر أهم مصادر ترجمته: **: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 167/3، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة437/1**،شذرات الذهب**334/6**،**طبقات المفسرين - الأدنروي302/1.**

[2] وله مؤلفات كثيرة غير ما ذكرت، انظر تعدادها ومعلومات حولها بالتفصيل: مقدمة

ولم تطل حياة الإمام الزركشي؛ فقد اخترمته المنية، ولما يبلغ الخمسين من عمره، فقد توفي سنة794 للهجرة النبوية رحمه الله تعالى.

تحقيق البحر المحيط لأستاذنا الدكتور: محمد بن عبدالرزاق الدويش.**16-50.**

المبحث الأول: معنى المقدمة.

حين نستعرض كلام أهل اللغة في معنى المقدمة، نجدها تدور حول معاني التقدم، والأسبقية الحسية، أو المعنوية.

جاء في الصحاح للجوهري[1]: "وقدم بالفتح يقدم قدما، أي: تقدم"[2].

"والمقدم: نقيض المؤخر، يقال: ضرب مقدم وجهه، ومقدمة الجيش: -بكسر الدال- أوله" [3].

" وقد استعيرت لأول كلّ شيء؛ فقيل منه مقدِّمة الكتاب، ومقدِّمة الكلام"[4].

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي من الأئمة. أشهر كتبه (الصحاح)، وله كتاب في (العروض)، ومقدمته في (النحو)، أصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز، فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فتوفي قريباً من سنة400هـ. ينظر: شذرات الذهب٣/١٤٢،الأعلام(313/1).

[2] الصحاح للجوهري284/6.

[3] الصحاح للجوهري286/6.

[4] الفائق46/1

وقرر صاحب أبجد العلوم: الإمام القنوجي[1] هذه المعاني عند أهل اللغة، وقارنها بالاستعمالات التي درج عليها المؤلفون في تقديم كتبهم، فقال: "اعلم أن المقدمة - بكسر الدال المشددة وفتحها - تطلق على معان : منها ما يتوقف عليه الشيء... وهي في عرف اللغة: صارت اسماً لطائفة متقدمة من الجيش، وهي في الأصل صفة من التقديم بمعنى: التقدم"[2] .

ثم قال: " فإن كانت تلك المباحث الآتية العلم برمته: تسمى مقدمة العلم، وإن كانت بقية الباب، أو الفصل: تسمى مقدمة الباب، أو الفصل .

وبالجملة تضاف إلى الشيء الموصوف [3]" .

وقد بين الإمام القنوجي ما جرى عليه العمل في كتابات العلماء، وتفريقهم بين مقدمات الكتب ومقدمات العلم، فقال: "وقد اشتهر بينهم: أن مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم، والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه وإلا لدار؛ بل على ما يكون خارجاً عنه ... لكن يذكر من جملة مقدمة العلم أمور لا يتوقف الشروع عليها، كرسم العلم، وبيان موضوعه، والتصديق بالفائدة المرتبة ... وبيان مرتبته وشرفه، ووجه تسميته باسمه إلى غير ذلك ...

ومقدمة الكتاب: طائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود لدلالتها على ما ينفع في تحصيل المقصود، سواء كان مما يتوقف المقصود عليه، فيكون مقدمة العلم أو

---

[1]: هو محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله، الحسيني، البخاري، القنوجي، أبو الطيب: من رجال النهضة الاسلامية المجددين. ولد ونشأ في قنوج **(بالهند)**، وتعلم في دهلي. له نيف وستون مصنفا بالعربية والفارسية. منها : حسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة، وأبجد العلوم . ينظر: الأعلام للزركلي **(6/ 167)**.

[2] ينظر: أبجد العلوم **196/1**.

[3] ينظر أبجد العلوم **197/1**.

لا؛ فيكون من معاني مقدمة الكتاب، من غير أن يكون مقدمة العلم...هذا هو الكلام على العرف المشهور[1]".

ثم بين اختياره في مسألة التفريق بين مقدمة العلم والكتاب، فقال: "والذي يقتضيه النظر الصحيح: أن يسمى بمقدمة الكتاب: ماله دخل في خصوص الكتاب، وبمقدمة العلم: ماله دخل في العلم مطلقا، ويجتمعان إذا لم يكن مدخل في خصوص الكتاب إلا لما له دخل في العلم . .. [2]".

وبهذا يتبين أن المقدمة مقدمتان : مقدمة علمٍ ، ومقدمة كتاب .

فمقدمة الكتاب: هي ما يبين فيها سبب الكتابة في هذا العلم ، والجديد الذي أتى به ، والنتائج التي حصل عليها، والمصادر التي اعتمد عليها، ومنهجه في النظر فيها، وما واجهه من الصعاب.

والأولى هي التي يبين فيها :تعريف العلم، وموضوعه وواضعه، والعلوم التي استمد منها، وعلاقته بالعلوم القريبة منه. [3].

فبين مفهوميهما التباين، وأما في الوجود فبينهما العموم والخصوص المطلق؛ والأعم مقدمة الكتاب، والأخص مقدمة العلم، فكلما وجدت مقدمة العلم وجدت مقدمة الكتاب من غير عكس، لأن مقدمة الكتاب قد يكون مدلولها ما يتوقف عليه الشروع في العلم، فتكون مقدمة كتاب من حيث اللفظ، ومقدمة علم من حيث المعنى، ويصدق عليها تعريف مقدمة الكتاب، لأن ما يتوقف عليه الشروع في العلم يرتبط به المقصود وينتفع به فيه، وقد لا يكون مدلولها ذلك، فتكون مقدمة كتاب

---

[1] ينظر : أبجد العلوم**1/197-198.**

[2] أبجد العلوم**1/200-201.**

[3] ينظر: مذكرة في علم الأصول ص**2.**وينظر: فواتح الرحموت**1/9.**

فقط [1]؛ ولذلك قال صاحب التعريفات: "مقدمة الكتاب: ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لارتباطها، ومقدمة العلم: ما يتوقف عليه الشروع؛ فمقدمة الكتاب أعم من مقدمة العلم، بينهما عموم وخصوص مطلق، والفرق بين المقدمة والمبادىء: أن المقدمة أعم من المبادىء؛ فالمبادىء يتوقف عليها المسائل بلا واسطة، والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة أو لا واسطة".[2]

قال الزركشي في تشنيف المسامع: "المقدمات: جمع مقدمة... ما يتوقف عليه حصول أمر آخر...فالمقدمة لبيان السوابق[3]".

---

[1] ينظر: حاشية البناني1/26-27، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون3/217.

[2] التعريفات ص291،وينظر: الكليات ص870.

[3] تشنيف المسامع1/79. وينظر طريقة علماء الأصول والتفاتهم للمقدمات، ومنهجهم في الكتابة فيها: قواطع الأدلة،1/20،غاية المرام1/263،نفائس الأصول للقرافي1/97، شرح الكوكب المنير1/32، فواتح الرحموت1/9.

المبحث الثاني: أهمية مقدمة البحر المحيط وحدودها المكانية والزمانية.

اختلفت طرق العلماء وصنيعهم في وضع المقدمات، فمنهم من أغفلها وشرع بالمباحث المقصودة دون افتتاح، ومنهم من وضع مقدمة مختصرة، ومنهم من جعلها مطولةً مفصلةً؛ إدراكاً لأهمية المقدمة في توضيح وتبيين ملامح المشروع القادم، وإفصاحاً عن خطواته[1] ؛ إذ لا يمكن الاستفادة من فضاء المتن قبل معرفة آماراته وعلاماته، ولعالم البيان الجاحظ[2] عبارة رائقة في هذا المعنى، حيث يقول في ذكر ضروب التخبيل -الجنون-: "والتخبيل ضروب : تخبيلٌ من المِرَار، وتخبيل من الشّيطان.

وتخبيل آخر: كالرجل يعمِد إلى قَلبٍ رَطْبٍ لم يتوقّح، وذهن لم يستمِرَّ؛ فَيَحْمِله على الدقيق، وهُو بَعْدُ لا يفي بالجليل، ويتخطّى المقدِّمات متسكعاً بلا أمَارة؛ فرجع حسيراً بلا يقين، وغَبَر زَمَاناً لا يعرف إلاّ الشكوك[3]"

---

[1] قال عبدالملك السعدي في تعليقه على ميزان الأصول**9/1**:" اتجه الأصوليون في بداية كتبهم الأصولية اتجاهين: منهم من قدم كتابه بمقدمة يبحث فيها المسائل التي يتوقف عليها علم أصول الفقه، ومن جملة ذلك حد العلم وأقسامه، كما فعل ابن الحاجب في مختصره، والغزالي في المستصفى، والفتوحي الحنبلي في شرح الكوكب المنير، والشوكاني في إرشاد الفحول، والمحلي في جمع الجوامع وغيرهم. ومنهم من لم يقدم بذلك، بل يدخل في المواضيع الأصولية مباشرة". وينظر: نفائس الأصول **97/1**، البرهان**83/1**، تقريب الوصول ص**42**، التلويح**15/1**، الكشاف للتهانوي**1629/7/1**.

[2] هو أبو عثمان: عمرو بن بحر بن محبوب, أديب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. له تصانيف كثيرة، منها: الحيوان, البيان والتبيين. ولد سنة**163**هـ,وتوفي سنة**255**هـ. ينظر: وفيات الأعيان**470/3**,سيرأعلام النبلاء**526/11**, الأعلام**74/5**.

[3] الحيوان**279/3**.

وإذا كان قصد الجاحظ بالمقدمات: ما هو أعم من مقدمة كتاب أو مصنف ؛ إلا أنها بدلالاتها العامة، تشمل كل ما يؤدي إلى تسهيل الفهم، وتقريب العلم.

وانتقد الجاحظ من سارع إلى النقد قبل الوقوف على المكتوب، وربط آخره بأوله فقال: "وهذا كتاب موعظة وتعريف وتفقّه وتنبيه، وأراك قد عبته قبل أن تقف على حدوده، وتتفكّر في فصوله، وتعتبر آخره بأوله، ومصادره بموارده"[1].

وحين ابتدأ مبدع الترتيب في التصنيف الأصولي الإمام الغزالي[2] كتابه المستصفى، نبه على أهمية المقدمات في الإشارة إلى الدلالات والمنهجيات، فقال:" فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب، يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه؛ فكل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه؛ فلا مطمع له في الظفر بأسراره ومباغيه"[3].

وكذلك نبه الطوفي[4] على أهمية ضبط طريقة التأليف، ووضع المقدمات الكاشفة عنه ؛ فقال: " لا تكاد تجد لهم كتاباً في طب أو فلسفة، إلا وقد ضبطت مقالاته

---

[1] الحيوان 31/1.

[2] هو: محمد بن محمد، زين الدين، أبو حامد، الطوسي، الغزالي، ولد بطوس سنة 450هـ، وتتلمذ على إمام الحرمين، ولازمه، له مصنفات كثيرة منها: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز» و«إحياء علوم الدين»، و«المنخول» و«المستصفى»، توفي سنة 505هـ. ينظر: مرآة الجنان 181/3، تاريخ دمشق200/55، البداية والنهاية 173/12.

[3] المستصفى ص4.

[4] هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري، الطوفي، البغدادي، الحنبلي، ولد سنة 673هـ، عالم أصولي متفنن، له مؤلفات منها: «شرح الأربعين النووية»، و«مختصر الروضة»، و«شرح مختصر الروضة»، توفي سنة 716هـ ينظر: الوافي بالوفيات 43/19، طبقات المفسرين للداودي264/1.

وأبوابه في أوله؛ بحيث يقف الناظر الذكي من مقدمة الكتاب على ما في أثنائه من تفاصيله".[1] .

ونظراً لأن الإمام الزركشي من العلماء المتأخرين زمنياً، إضافة إلى كونه من المبرزين في جودة التأليف وتعدد الاهتمامات، فقد كان مهتماً بوضع مقدمات تبين منهجيته ودوافعه في الكتابة والتأليف، إضافة إلى تطعيم ذلك بجملة من الأراء النقدية في سياق الثناء أو الملاحظة ؛ وهذا ما كان واضحاً جليا في مقدمة البحر المحيط؛ إذ تعتبر مقدمة البحر من أغنى المقدمات الأصولية الثرية في فهم الدوافع المنهجية والكاشفة عن علم أصول الفقه، ومعرفة إشكالياته وقضاياه الملحة في ذلك الزمن، إضافة إلى اكتنازها الكبير بجملة من الآراء النقدية الصادرة عن فهم واستيعاب لتاريخ العلم وشخصياته، إضافة إلى ما يتميز به الزركشي في مقدمته من حسن الصياغة والإبانة عما أراده من خلال كتابه، وبعده عن الاضطراب والتردد.

<u>وتكتسب المقدمة أهميتها من خلال الأمور الآتية:</u>

- قيمة المؤلف الذي كان من صفاته الموسوعية[2]، والتمكن ومعرفة منهجية الكتابة في كل العلوم التي خاض غمارها؛ فالزركشي يرى أنه:" يجب على كل طالب علم أن يعلم ما الغرض منه؟ وما هو؟ ومن أين؟ وفيم؟ وكيف يحصل حتى يتمكن له الطلب ويسهل؟ .

---

[1] شرح مختصر الروضة **98/1.**

[2] وهذا مايظهر من خلال كتبه، وحرصه على جمع المصادر والرجوع إلى الأقوال من مصادرها الأصلية والبعد عن التقليد وانتقاده لمن يقول : كتبت ولم أطالع شيئاً من الكتب. ينظر: سلاسل الذهب للزركشي تحقيق الشنقيطي ص**30.**

والأول: فائدته، والثاني: حقيقته ومبادئه، والثالث: مادته التي منها يستمد. والرابع: موضوعه، والخامس: مسائله".[1].

- ظهور رغبة الزركشي في المقدمة في إبداء أراءه بكل وضوح ودون مواربة؛ وهو ما ظهر من خلال أراءه النقدية لبعض الأقوال والشخصيات الأصولية، فكان واضحاً في إعطاء رأيه في سياق الثناء أو الانتقاد، مبيناً أثر الشخصيات والكتب في دفع علم الأصول وتوظيفه بالشكل الصحيح، أو في تعثره وإبعاده عن دوره الأساس، وتحويله إلى ميدان للسجال الكلامي، وإيراد الشبه والاقتصار على رؤوس المسائل[2].
- مقدمة البحر المحيط -وإن كانت متقدمة في مكانها بالكتاب- فحق المقدمة التقدم مكانا؛ إلا أنها متأخرة زمانا، فهي جاءت -كما يظهر- بشكل واضح جلي كآخر ما كتبه الزركشي؛ ولذلك جاءت كأفكار وقناعات نهائية في المسائل التي ذكرها، فهي آخر أقواله، وهو ما جعله قادراً على إعطاء رأيه المستخلص من عصارة جهده السابق، فما ذكره الزركشي مبني على فضاء المتن الواسع الذي أنجزه وانتهى منه، ولذلك تكتسب آرائه في المقدمة - تكويناً ونقداً وملاحظةً- أهمية كبرى.
- أن الزركشي جمع بين مقدمتين: مقدمة للكتاب ومقدمة للعلم نفسه؛ وكلا المقدمتين ذكر فيها جملة من المسائل المهمة[3].
- أن الموضوعات التي تناولها الزركشي في مقدمته جاءت لتعالج قضايا مختلفة؛ فبعضها جاء سرداً تاريخياً، وبعضها جاء لتصحيح مسار العلم،

---

[1] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش1/66.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش1/3.

[3] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش1/2-30.

وجاء بعضها على شكل سجالٍ ظاهر ونقدٍ قوي، إما في جهة الثناء أو العكس.

ولذلك كله يمكن وصف هذه المقدمة: بأنها مقدمة تاريخية تصحيحية ممهدة.

وأما حدود المقدمة: فإننا نستطيع من خلال النظر والتأمل في فاتحة الكتاب أن نفرق بين مقدمتين:

مقدمة الكتاب، ومقدمة علم أصول الفقه، ونعني بمقدمة الكتاب: ماله دخل في خصوص الكتاب، وبمقدمة العلم: ماله دخل في العلم مطلقا، وهي التي يبين فيها :تعريف العلم وموضوعه وواضعه والعلوم التي استمد منها، وعلاقته بعلم الفقه وغيره.

ويلاحظ أن الزركشي بدأ مقدمة كتابه -كما جرت العادة عند العلماء- بالاستهلال بالبسملة، والثناء على الله عز وجل ، ثم ذكر جملة من القضايا[1] -كما سيأتي- ثم عنون بعنوان آخر، هو مباحث المقدمات[2].

ويظهر من خلال قراءة المقدمتين: أن مقدمة الكتاب جاءت متأخرة زمانا، بخلاف مقدمة ومباديء العلم، ويظهر هذا من خلال عباراته وكلماته:

قال الزركشي:" وقد اجتمع عندي -بحمد الله- من مصنفات الأقدمين في هذا الفن ما يربو على المئين، وما برحت لي همة تهم في جمع أشتات كلماتهم وتجول، ومن دونها عوائق الحال تحول، إلى أن من الله سبحانه بنيل المراد، وأمد بلطفه بكثير من المواد، فمخضت زبد كتب القدماء، ووردت شرائع المتأخرين من العلماء، وجمعت ما انتهى إلي من أقوالهم، ونسجت على منوالهم، وفتحت منه ما كان مقفلاً، وفصلت ما كان مجملاً، بعبارة تستعذب، وإشارة لا تستصعب.

---

[1] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش 1/1-29.

[2] وهو ما بدأه الزركشي في ص 30.

وزدت في هذا الفن من المسائل ما ينيف على الألوف، وولدت من الغرائب غير المألوف، ورددت كل فرع إلى أصله وشكل قد حيل بينه وبين شكله، وأتيت فيه بما لم أسبق إليه، وجمعت شوارده المتفرقات عليه بما يقضى منه العجب، وإن الله يهب لعباده ما يشاء أن يهب، وأنظم فيه بحمد الله ما لم ينتظم قبله في سلك، ولا حصل لمالك في ملك، وكان من المهم تحرير مذهب الشافعي وخلاف أصحابه، وكذلك سائر المخالفين من أرباب المذاهب المتبوعة.

ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيهاً على خلل ناقل، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد[1].

وقال حين أورد بعض الشبهات المتعلقة بعلم أصول الفقه، ورد عليها بمدى أهميته وقيمة ما أضافه علماء الأصول على مستوى البناء المعرفي والتأصيل: "وسيمر بك منه في هذا الكتاب العجب العجاب"[2].

فالعبارات السابقة المنقولة عن الإمام الزركشي، تدل بوضوح على تأخر هذا الكلام، ووضعه بعد الانتهاء من الكتاب؛ وحين نطابق على مستوى المضمون، بين ما ذكره الزركشي في المقدمة، وبين ما قرره في الكتاب، نجد أن المقدمة أفصحت عن خطوات قام بها المؤلف وانتهى منها، فلم يكن ما ذكره المؤلف مجرد صور مثالية رغب المؤلف في إنجازها، بل تمثل صورا حقيقية قام بها وأنجزها، فنستطيع القول بأن عتبة النص هو آخر ما وضع في بناء الكتاب؛ وهذا ما يضفي أهمية كبيرة للمقدمة وهو- أيضا- ما جعل العلاقة بين المقدمة والمتن متطابقاً وبعيداً عن

---

[1] ينظر: البحر المحيط1/4-4.

[2] ينظر: البحر المحيط1/29.

التنافر والاضطراب، وهذا ما يظهر من خلال بعض المواقف والكلمات في المقدمة كما نقلت عنه سابقا.

واما مقدمة العلم: فهي ما بدأ بها المؤلف حين تحدث عن المقدمات، وأولها تعريف علم أصول الفقه [1].

وهذه المقدمة لا يظهر تأخر كتابتها كما هو الحال في مقدمة الكتاب، على اعتبار أن علماء الأصول يجعلون قضايا المقدمات من جملة القضايا الأصولية، ويستغرق بحثها منهم حيزاً كبيرا[2].

فقد جرت عادة علماء الأصول على اعتبارها جزءاً داخلاً في العلم نفسه؛ وعلى هذا فيظهر لي أن مقدمة الكتاب متقدمة مكانا ومتأخرة زمانا؛ واما مقدمة العلم فهي متقدمة في المكان والزمان على اعتبارها جزءا من مباحث العلم نفسه، وهو ما جرى عليه كثير من الأصوليين-كما أسلفت[3]- .

المبحث الثالث: قضايا المقدمة ومضامينها.

---

[1] ينظر: البحر المحيط30/1.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص30 وما بعدها.

[3] ينظر: ص9 من هذا البحث.

باستعراض المقدمة المحيطية[1]، نجد أن الزركشي في مقدمة الكتاب، ذكر جملة من القضايا تنوعت مضامينها وأهدافها وطريقته في إيرادها طولاً وقصرا،

ويمكن أن نذكر هذا القضايا مجملة على النحو الآتي:

- استهلال بالحمد والصلاة.

- تبجيل علم أصول الفقه ومكانته بين العلوم الأخرى.

- بداية ظهور العلم وأثر الشافعي في تأسيس علم الأصول.

- تطور العلم بعد الشافعي وحركة التأليف فيه.

- تأليف المتأخرين ودورهم في إضعاف العلم.

- دور المؤلف وجهده في تحصيل العلم وجمعه، والصعوبات التي واجهته، والمصادر التي اجتمعت لديه.

- تعداده للكتب والمصادر التي اعتمد عليها، مع تصنيفها وبيان قيمتها العلمية، وشروحاتها.

- تسميته للكتب.

ثم عاد لتوسيع العبارة في بعض ما ذكره أولا.

- فعقد فصلا لأولية الشافعي في تصنيف علم أصول الفقه

-وفصل في بيان شرف علم الأصول

-مكانة علم الأصول بين العلوم الأخرى

-ثم ذكر اعتراضاً على أهمية علم الأصول، مع الرد عليه.

---

(1) ينظر مقدمة البحر المحيط بتحقيق الدكتور الدويش**29/1/1.**

ويلاحظ أن الزركشي في هذه القضايا والمضامين، قد مزج بين بعض ما يذكر في مقدمات الكتب ومقدمات العلم؛ إلا أنه لم يذكرها كمسائل خلافية، بل ذكرها على طريقة التقرير؛ باعتبارها خلاصات نهائية تحمل رأيه الواضح والصريح في المسائل المذكورة.

ولعل من أهم المضامين التي أشار إليها الزركشي في مقدمة الكتاب: هو اهتمامه الكبير بتبيين الكم الكبير من المصادر والمراجع -خصوصا في علم أصول الفقه- الذي أراد أن يجمع أقواله ومسائله في هذا البحر المحيط، وقد سرد الزركشي أهم الكتب التي اعتمد عليها مبتدئاً بكتب مؤسس العلم الشافعي .

ويظهر من خلال سرده للمصادر حرصه على جمع أكبر عدد منها[1]، مع الحرص على التنوع بالنظر إلى المذاهب الفقهية والعقدية والاتجاهات الأصولية؛ فثمة كتب للمعتزلة، والأشعرية، والمحدثين، والظاهرية، والشيعة، والإمامية، وكان في ثنايا ذكره للكتب، يعقب بتبيين أهمية الكتاب، وشروحه، أو المواضع التي وقف عليها منه، أو كونه هو المعتمد في فنه، وعند أهله[2]، ولا يخفى أن هذه الإشارات وبيان المصادر؛ حفظت لنا أصولاً فقدت بعد ذلك، كما هو الحال في شرح الرسالة للصيرفي[3]، وللقفال الشاشي[4]، والجويني[1] وغيرها كثير، مما مكن الباحثين من الاعتماد على البحر المحيط باعتباره مصدراً جامعاً لكتب هؤلاء.

---

[1] نص الزركشي في المقدمة أنه اجتمع عنده من كتب الأصول ما يربو على المائتين. ينظر البحر المحيط تحقيق الدويش ص**4**.

[2] ينظر على سبيل المثال: البحر المحيط تحقيق الدويش ص**5-18**.

[3]هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي , أحد المتكلمين الفقهاء من الشافعية. له كتب، منها:**(**البيان في دلائل الأعلام**)**. توفي سنة**330**هـ.ينظر: وفيات الأعيان**199/4**, طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة**116/1**, الأعلام**224/6**.

[4] هو أبو بكر محمد بن علي الشافعي, القفال الكبير, كان أعلم أهل ما وراء النهر بالأصول.ولد سنة**291**هـ, وتوفي سنة **365**هـ.ينظر:سير أعلام النبلاء **16 / 283**, طبقات

كما أن الامر لم يقتصر على مجرد الجمع؛ بل تجاوزه إلى مخض هذه المدونات، وفتح مغلقاتها، وتفصيل عباراتها، ومن ثم زيادة مسائل تزيد على الألوف، مع الحرص على تخريج الفروع [2]؛ فلم يكن عمله مبنيا على تتبع ناقص، واستقراء ضعيف، ولم يقتصر على مجرد الجمع؛ بل تجاوزه إلى التدقيق والإضافة والتخريج؛ فهو عمل تأصيلي تطويري.

ولاشك أن هذه الإشارات من المؤلف، تبين لنا منهجيته في كتابه: فهو منهج تاريخي، تحليلي، نقدي.

كما تضمنت المقدمة إشارات منهجية في أمانة العزو والنقل بالرجوع إلى كلام العلماء من كتبهم، مع سوق العبارات المنقولة عنهم أحيانا بالنص لأسباب ذكرها، فقال:" ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيها على خلل ناقل، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد[3]".

وقد نبه الزركشي في هذا السياق على ما نقل عنه ولم يقف عليه، فكان نقله بالواسطة[4].

وقد بلغ عدد المصادر التي ذكرها بالاسم في مقدمة الكتاب قريباً من تسعين مصدراً ما بين متون وشروح وتنكيت وتعليق(1).

الشافعية لابن قاضي شهبة148/1,شذرات الذهب51/3.

[1] هو: عبدالملك بن عبدالله الجويني، إمام الحرمين، من كبار علماء الأصول، من تلاميذه: الغزالي، له مصنفات، منها: الشامل والبرهان، توفي سنة 478. ينظر: العبر في خبر من غبر293/3, شذرات الذهب358/3.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص4.

[3] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص5.

[4] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص15.

-ومن المضامين التي ذكرها الزركشي مقدمات علم أصول الفقه، وهنا يظهر اختلاف الطريقة؛ حيث بدأ بالتوسع بالعبارات، ونسبة الأقوال ومناقشتها والاستدلال والترجيح، وهذا يعود -لما ذكرناه سابقا- من اعتبار مقدمات العلم منه في صنيع علماء الأصول.

ثم ذكر تعريف علم أصول الفقه وأطال الكلام في هذه المسألة، ثم فصل: في مباديء العلوم : الفائدة، والحقيقة، ومادة العلم، وموضوعه، ومسائله، وتطبيق ذلك على علم أصول الفقه[2].

المبحث الرابع: الآراء النقدية في المقدمة.

جرت العادة في كتب الأصول أن تسير ديباجة الكتاب فيها على صفة واحدة من ذكر قيمة العلم، وتبجيله، ومكانته بين العلوم، وطريقة المؤلف في ترتيب الكلام، ونحو ذلك[3] .

إلا أن الملاحظ في مقدمة البحر المحيط، هو اشتمال المقدمة على جملة من القضايا -كما تقدم سابقا في وصف المقدمة- إضافة إلى حضور الرأي النقدي فيها، وكما أن مسائل العلم جاءت على شكل عبارات واضحة قاطعة في دلالاتها، فكذلك جاءت الآراء النقدية.

---

[1] استغرق ذكر الزركشي هذه الكتب ما بين ص**5-18** من البحر المحيط.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص**66**.

[3] ينظر على سبيل المثال: الإحكام للآمدي تحقيق عفيفي ص**15**.

ومن أهم المسائل التي تعرض لها الزركشي : ما جاء في مقدمته التي عرض فيها لتاريخ علم الأصول تأليفاً وحجاجاً وجدلاً، فذكر ذلك بعبارة رشيقة اكتنزت كماً كبيراً من الخلاصات والآراء النقدية المفيدة في توضيح المسارات التي تم توظيف علم الأصول في معتركاتها، فمن ذلك ذكره لبدايات علم الأصول الذي كان موجوداً قبل الشافعي على شكل إشارات مقتضبة، ورموز خفية[1].

ثم حصلت النقلة الكبرى على مستوى البناء التأسيسي لعلم الأصول على يد الإمام الشافعي ،وقد حسم الزركشي الجدل في نسبة البدايات الأصولية، فلم يكن ذلك إلا للشافعي[2].

وجاءت عبارة الزركشي التقريرية كما يلي: "فصدر في الصدر الأول منه جملة سنية، ورموز خفية، حتى جاء الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه - فاهتدى بمناره، ومشى إلى ضوء ناره، فشمر عن ساعد الاجتهاد، وجاهد في تحصيل هذا الغرض السني حق الجهاد، وأظهر دفائنه وكنوزه وأوضح إشاراته ورموزه، وأبرز مخبآته وكانت مستورة، وأبرزها في أكمل معنى وأجمل صورة، حتى نور بعلم الأصول دجى الآفاق، وأعاد سوقه بعد الكساد إلى نفاق"[٣].

ويلاحظ هنا أن الزركشي مع حرصه على جمع وتتبع المسائل الأصولية، وتاريخ العلم؛ إلا انه لم يتوقف ولم يعول على ما ذكر من خلاف في أولية هذا العلم. وقول الزركشي واختياره في هذه المسألة يوافق قول المحققين والمؤرخين لبدايات علم الأصول[٤].

---

[1] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص**2**.

[2] ينظر: المرجع السابق ص**2**.

[3] ينظر: المرجع السابق ص**2**.

[4] ينظر: مناقب الشافعي للفخر الرازي ص**153** وما بعدها, مقدمة ابن خلدون**455/1**.

ثم انتقل الزركشي بسرده التاريخي إلى مرحلة أخرى، وهي فترة القرن الرابع والخامس؛ وهي فترة التوسع في علم الأصول بعد الشافعي؛ وهي التي حملت مستوى آخر من النقد لدى الزركشي، فقال: "حتى جاء القاضيان: قاضي السنة أبو بكر بن الطيب[1]، وقاضي المعتزلة عبد الجبار[2]، فوسعا العبارات، وفكا الإشارات، وبينا الإجمال، ورفعا الإشكال، واقتفى الناس بآثارهم[3]".

فهذه العبارة تبين اللحظة التاريخية التي تم نقل علم الأصول من مرحلة التأسيس -الشافعي- التي اقتصرت على ذكر بعض المسائل الأصولية في رسالة الشافعي، إلى مرحلة توسيع العبارات، وفك الإشارات، وتوضيح المجمل، ثم احتذاء من بعدهم حذوهم، وتوضيح أن هذه المرحلة قامت على يد القاضيين، يمثل أحدهما جانب السنة: وهو القاضي الباقلاني، والآخر قاضي المعتزلة عبدالجبار، وهذا يحمل إشارة واضحة إلى توظيف هذين العلمين في الدفاع عن الأصول الحاكمة للشريعة، وهو ما جعل المسائل الكلامية[4] تدخل وتوظف بشكل قوي في علم الأصول، وخصوصا في مباحث الأحكام.

---

(1) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني البصري، إمام متكلم، كان موصوفاً بقوة الاستنباط وسرعة الجواب، وكثرة المناظرة، له مؤلفات منها: «التقريب والإرشاد»، توفي سنة **403**هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء **190/17**، الوافي **147/3**.

(2)هو: عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي, من كبار فقهاء الشافعية. توفي سنة**415**هـ.ينظر:سيرأعلام النبلاء**244/17**,طبقات المفسرين للسيوطي**59/1**, شذرات الذهب**202/3**.

(3) البحر المحيط**3/1**.

(4) علم الكلام: هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد. ينظر: تاريخ ابن خلدون **(1/ 458)**.

ولما كان الباقلاني وعبدالجبار من كبار العلماء في زمنهم؛ مع ما اتصفا به من قوة الحجة والجدل، مع كثرة المؤلفات والكتابات، فقد اقتفى الناس بفعلهم وساروا في طريقتهم، كما عبر عن ذلك الزركشي بقوله: "وساروا على لاحب نارهم، فحرروا وقرروا، وصوروا، فجزاهم الله خير الجزاء، ومنحهم بكل مسرة وهناء"[1].

ويلاحظ هنا أن الزركشي جعل هذه المرحلة برموزها المذكورين مرحلة تطور وقوة في علم الأصول، إلا أنه لم يبين مدى اختلاف هذه الطريقة وتمايزها في مباحث كثيرة عن طريقة الإمام الشافعي، وخصوصًا دخول كثير من المسائل الكلامية التي أضرت بعلم الأصول، وغيرت دوره المفترض الذي ينبغي أن يكون في جانب الأدلة ودلالاتها[2]، وليس معتركاً للقضايا الكلامية، وهذا ما جعل الإمام السمعاني[3] -في مقدمة القواطع- يعتبر الانشغال بعلم الكلام -ودخوله في علم الأصول- دلالة ضعف وتخبط؛ حيث يقول:" ما زلت طول أيامي أطالع تصانيف الأصحاب في هذا الباب، وتصانيف غيرهم، فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام، ورائق من العبارة، لم يداخل حقيقة الأصول على ما يوافق معاني الفقه، وقد رأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل؛ غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق

---

[1] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش 3/1.

[2] ينظر: الضروري في أصول الفقه لابن رشد الحفيد ص36.

[3] هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر: مفسر، من العلماء بالحديث. من أهل مرو، مولدا ووفاة. كان مفتى خراسان، قدمه نظام الملك على أقرانه في مرو. له [تفاسير السمعاني] و [الانتصارلاصحاب الحديث] [القواطع في أصول الفقه]، و [المنهاج لأهل السنة] و [الاصطلام] في الرد على أبى زيد الدبوسي[426 - 489 هـ]ينظر: شذرات الذهب٣٩٣/٣، الأعلام للزركلي [7/ 303].

المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه، بل لا قبيل لهم فيه، ولا وفير ولا نقير ولا قطمير"[1].

وفي الجانب الآخر جانب المعتزلة؛ فقد كان أبو الحسين البصري[2] من أكثر المهتمين بكتب القاضي عبدالجبار الأصولية، وشرح كتاب العمد له، ومع ذلك فقد انتقد طريقته، وكان حرصه على تجريد كتابه الآخر- المعتمد- من المسائل الكلامية- سبباً في تأليفه، حيث قال في مقدمة المعتمد[3]: " ثم الذي دعاني إلى تأليف هذا الكتاب في أصول الفقه -بعد شرحي كتاب العمد واستقصاء القول فيه- أني سلكت في الشرح[4] مسلك الكتاب في ترتيب أبوابه، وتكرار كثير من مسائله، وشرح أبواب لا تليق بأصول الفقه؛ من دقيق الكلام: نحو القول في أقسام العلوم، وحد الضروري منها والمكتسب، وتولد النظر العلم ونفي توليده النظر، إلى غير ذلك؛ فطال الكتاب بذلك، وبذكر ألفاظ العمد على وجهها وتأويل كثير منها؛ فأحببت أن أؤلف كتابا مرتبة أبوابه غير مكررة، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام؛ إذ كان ذلك من علم آخر لا يجوز خلطه بهذا العلم؛ وإن يعلق به من وجه بعيد؛ فإنه إذا لم يجز أن يذكر في كتب الفقه: التوحيد والعدل وأصول الفقه؛ مع كون الفقه مبنيا على ذلك، مع شدة اتصاله به؛ فبأن لا يجوز ذكر هذه الأبواب في أصول الفقه على بعد تعلقها بها، ومع أنه لا يقف عليها فهم

---

(1) ينظر: قواطع الأدلة تحقيق محمد حسن ص17-18.

(2) هو: محمد بن علي بن الطيب، أصولي، معتزلي، سكن بغداد، كان شيخاً للمعتزلة في وقته، من مؤلفاته: «المعتمد»، و«شرح العمد»، توفي سنة 436هـ.ينظر: الوافي بالوفيات92/4 , سير أعلام النبلاء 587/17, وفيات الأعيان271/4.

(3) نقلت عبارة أبي الحسين البصري في مقدمة المعتمد بتمامها؛ كونها تحوي نصا نفيساً من عالم معتزلي كلامي، كان من كبار المتكلمين والمنافحين عن مذهب الاعتزال، ومع ذلك اعتبر إدخال علم الكلام في علم الأصول خطئا منهجيا ينبغي أن تجرد منه كتب الأصول للأسباب التي ذكرها.

(4) أي شرح كتاب العمد.

الغرض بالكتاب أولى؛ -وأيضا- فإن القارىء لهذه الأبواب في أصول الفقه: إن كان عارفاً بالكلام؛ فقد عرفها على أتم استقصاء، وليس يستفيد من هذه الأبواب شيئا؛ وإن كان غير عارف بالكلام صعب عليه فهمها وإن شرحت له؛ فيعظم ضجره وملله؛ إذ كان قد صرف عنايته وشغل زمانه بما يصعب عليه فهمه، وليس بمدرك منه غرضه؛ فكان الأولى حذف هذه الأبواب من أصول الفقه"[1].

وبهذه النقول عن السمعاني وأبي الحسين البصري، اللذين يمثلان جانب أهل السنة والمعتزلة، والقريبين فكرياً وزمنياً من القاضي أبي الطيب والقاضي عبدالجبار؛ يتبين أن لهذه الطريقة الكلامية تأثيراً أضعف علم الأصول وعدل به عن جادته، وإن كان الإمام الزركشي نوه بطريقتهم في توسيع العبارات، وفك الإشارات، وتبيين المجمل، ورفع الإشكال؛ إلا أنه لم يتناول الأثر الكلامي على علم أصول الفقه؛ والذي كان من أهم أسباب بروزه في تلك المرحلة وإدخاله في علم أصول الفقه، القاضيان: الباقلاني وعبدالجبار.

ثم بين الزركشي حدوث نقلة أخرى لعلم الأصول، ووصف أصحابها بالمتأخرين الذي كان لهم أثر قوي من وجهة نظره في إضعاف العلم، وبين السبب في ذلك:

"ثم جاءت أخرى من المتأخرين، فحجروا ما كان واسعاً، وأبعدوا ما كان شاسعاً، واقتصروا على بعض رءوس المسائل، وكثروا من الشبه والدلائل، واقتصروا على نقل مذاهب المخالفين من الفرق، وتركوا أقوال من لهذا الفن أصل، وإلى حقيقته وصل، فكاد يعود أمره إلى الأول، وتذهب عنه بهجة المعول، فيقولون: خلافاً لأبي هاشم[2]، أو وفاقاً للجبائي[1]، وتكون للشافعي منصوصة، وبين أصحابه بالاعتناء

---

[1] المعتمد1/3.

[2] هو: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سّلام بن خالد بن حمران بن أبَان – مولى عثمان بن عفان- رضي الله عنه – وكنيته: أبو هاشم، ويقال له: الجبائي: نسبة على غير قياس إلى جُبّى –خوزستان، أبوه: أبو علي الجبائي من كبار المعتزلة، توفي في

مخصوصة، وفاتهم من كلام السابقين عبارات رائقة، وتقريرات فائقة، ونقول غريبة، ومباحث عجيبة" [2].فهذه العبارات تحمل نقداً واضحاً لمن تجاوز مجرد توظيف علم الكلام في الأصول؛ بل أصبح علم الأصول معتركا للخلافات العقدية، ويقصد منه نصرة المذهب، مع شيء من التعصب[3]، وتكثير الشبه والبعد عن المعين الاول؛ فليس من المناسب حسب رأي الزركشي أن تترك أقوال المتقدمين كالإمام الشافعي، ويعول على المتأخرين الذين غيروا وجهة العلم وحولوه لمعتركات الكلام وإيراد الشبه.

ويظهر من النص المنقول -أيضا وما سيأتي في ذات المسألة- عن الزركشي أنه عاب على أصحاب هذا التوجه: ولعهم بالخلاف والشبه، والابتعاد عن الأصول، إضافة إلى عدم الدقة في العبارة وعزو الأقوال، وهو ما جعله يستدرك ذلك في عمله وتأليفه، ويجعل ذلك من مقاصد ومرامي كتابه، فقال: "ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيها على خلل ناقل، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد"[4].

بغداد سنة321هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء63/15، معجم الأدباء 296/5 .

[1] هو: محمد بن عبدالوهاب بن سلام البصري, شيخ المعتزلة كان رأساً في الكلام والفلسفة والجدل, من تلاميذه أبو الحسن الأشعري, وابنه أبو هاشم, توفي سنة 303 هـ. ينظر : طبقات المفسرين للسيوطي103/1, طبقات الداودي62/1.

[2] البحر المحيط4/1.

[3] ذكر السمرقندي في مقدمة كتابه ميزان الأصول1/1-2. سبب التأليف فقال: "كان من الضرورة أن يقع التصنيف في هذا الباب على اعتقاد مصنف الكتاب، وأكثر التصانيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع، والاعتماد على تصانيفهم: إما أن يفضي إلى الخطأ في الأصل، وإما إلى الغلط في الفرع؛ والتحامي عن الأمرين واجب في العقل والشرع".

[4] البحر المحيط4/1-5.

والزركشي كذلك في ذكره للسياق التاريخي في التأليف لا يفوته أن يتوقف وينوه بالعلماء البارزين في علم الأصول ومؤلفاتهم، ومن ذلك قوله:" والقواطع لأبي المظفر ابن السمعاني، وهو أجل كتاب للشافعية في أصول الفقه نقلاً وحجاجاً، وكتاب التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر، وهو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقا" [1].

وهذا الثناء في المقدمة توافق مع حجم النقول التي ذكرها الزركشي في البحر عن السمعاني؛ حيث وصلت إلى ما يقرب من ثلاثمائة نقل، وكذلك النقول عن القاضي أبي بكر الباقلاني.

ومع ثنائه على المتقدمين وإحاطته بأقوالهم، فهو ملم بأقوال العلماء المتأخرين ومنصف لهم؛ فليس التمكن والضعف مرتبطاً بالتأخر والتقدم التاريخي، ولذلك فقد جاءت لفتات منه تنصف بعض علماء القرن السابع والثامن الذي عاش فيه الزركشي، فقال :"و ابن دقيق العيد[2] في العنوان، وشرح العمدة، وشرح الإلمام، وبه ختم التحقيق في هذا الفن، وفي موضع من شرح الإلمام يقول: أصول الفقه هو الذي يقضي ولا يقضى عليه"[3].

---

[1] البحر المحيط1/9.

[2] هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. تعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة. وولي قضاء الديار المصرية سنة 695 هـ، فاستمر إلى أن توفي سنة702 هـ [بالقاهرة]. له تصانيف، منها [إحكام الأحكام] في الحديث، و [الإلمام بأحاديث الأحكام] و [الإمام في شرح الإلمام] ينظر: شذرات الذهب5/6،الأعلام للزركلي [6/ 283].

[3] البحر المحيط1/13.

كما أنه منصف للمختلفين معه في المذهب الفقهي؛ ولذلك نجد ثناءً على ابن الساعاتي الحنفي، فقال: "والبديع لابن الساعاتي[1]، وكان أعلم أهل زمانه بأصول الفقه"[2].

ومن ابرز المسائل التي ناقشها الزركشي وأبان فيها رأيه، هو الانتقاد المشهور لعلم أصول الفقه؛ بأنه علم مجموع من علوم مختلفة؛ فالعلم بها مغن عن الاشتغال بمباحث أصول الفقه ، وهي القضية التي بسط الزركشي الكلام فيها توضيحاً لوجهة نظر المنتقدين، ومن ثم الإجابة عنها وتزييفها ، ويتضح من خلال العرض للشبهة والجواب عنها إنصاف الزركشي من خلال عرض وجهات القول في المسألة، وبيان اختياره فيها -مع كونه نقل الشبهة والإجابة عنها من كلام السبكي[3] في الإبهاج[4]- دون عزو له .

قال الزركشي في تقرير هذه الشبهة: "فإن قيل : هل أصول الفقه إلا نبذ جمعت من علوم متفرقة؟ نبذة من النحو، كالكلام على معاني الحروف التي يحتاج الفقيه

---

(1) هو أحمد بن علي بن تغلب مظفر الدين: فقيه حنفي. ولد في بعلبك، وانتقل مع أبيه إلى بغداد فنشأ بها في المدرسة المستنصرية، وتولى تدريس الحنفية (في المستنصرية)، كان ممن يضرب به المثل في الذكاء والفصاحة وحسن الخط. له مصنفات منها (مجمع البحرين وملتقى النيرين) و (بديع النظام، الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام) في أصول الفقه، توفي سنة694هـ.ينظر:الجواهر المضية80/1، الأعلام للزركلي (1/ 175).

(2) البحر المحيط 15/1.

(3) علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الانصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين: شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. وهو والد التاج السبكي صاحب الطبقات. ولد في سبك بمصر ثم انتقل إلى الشام. وولي قضاءها سنة 739 هـ، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها، من كتبه " الدر النظيم " في التفسير، لم يكمله، و " مختصر طبقات الفقهاء. < 683 - 756 هـ>.ينظر: شذرات الذهب180/6، الأعلام للزركلي (4/ 302).

(4) ينظر:الإبهاج1/6-7.

إليها، والكلام في الاستثناء، وعود الضمير للبعض، وعطف الخاص على العام ونحوه، ونبذة من علم الكلام كالكلام في الحسن والقبح، وكون الحكم قديما، والكلام على إثبات النسخ، وعلى الأفعال ونحوه، ونبذة من اللغة، كالكلام في موضوع الأمر والنهي وصيغ العموم، والمجمل والمبين، والمطلق والمقيد، ونبذة من علم الحديث كالكلام في الأخبار، فالعارف بهذه العلوم لا يحتاج إلى أصول الفقه في شيء من ذلك، وغير العارف بها لا يغنيه أصول الفقه في الإحاطة بها، فلم يبق من أصول الفقه إلا الكلام في الإجماع، والقياس، والتعارض، والاجتهاد، وبعض الكلام في الإجماع من أصول الدين أيضا، وبعض الكلام في القياس والتعارض مما يستقل به الفقيه، ففائدة أصول الفقه بالذات حينئذ قليلة[1].

"فالجواب : منع ذلك، فإن الأصوليين دققوا النظر في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي.

مثاله : دلالة صيغة افعل على الوجوب، و لا تفعل على التحريم، وكون كل وأخواتها للعموم، ونحوه مما نص هذا السؤال على كونه من اللغة، لو فتشت لم تجد فيها شيئا من ذلك غالبا وكذلك في كتب النحاة في الاستثناء من أن الإخراج قبل الحكم أو بعده، وغير ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها من كلام العرب باستقراء خاص، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، وسيمر بك منه في هذا الكتاب العجب العجاب[2].

وهذا الذي وعد به الزركشي، هو ما أوفى به في الكتاب، فجاء بتدقيقات وفوائد في كل المباحث التي تعرض، لها سواء كانت مباحث كلامية أو لغوية أو غيرها, وكان

---

[1] البحر المحيط1/26-29.

[2] البحر المحيط1/29.

حريصا على رصد الإضافات الاصولية والتدقيقات التي يمكن أن تثبت مدى أصالة هذا العلم، كما ذكر في رد الشبهة وبيان الفائدة. ولذلك قال في خاتمة الجواب:" وسيمر بك منه في هذا الكتاب العجب العجاب"[1].

كما تظهر القراءة النقدية للزركشي في مقدمته بالمقاربة والمقارنة بين علمي أصول الفقه والفقه؛ فقد بين أولا مكانة علم الأصول، وأنه هو الموصل إلى رتبة الاجتهاد الذي لا يتأتى بمعرفة وحفظ الفروع، الذي يستفرغ جمام الذهن ولا ينشرح به الصدر[2]، ثم ذكر الزركشي جملة من النقول المؤيدة لهدا المعنى عن الجويني، والغزالي، والقفال الشاشي[3]، ثم ختم مقاربته ورأيه بأقوال ذكرت في نسبة علم الأصول إلى الفقه ، فقال: "ثم اختلف في نسبة الأصول إلى الفقه، فقيل: علم الأصول بمجرده كالميلق[4] الذي يختبر به جيد الذهب من رديئه، والفقه كالذهب، فالفقيه الذي لا أصول عنده ككاسب مال لا يعرف حقيقته، ولا ما يدخر منه مما لا يدخر، والأصولي الذي لا فقه عنده كصاحب الميلق الذي لا ذهب عنده، فإنه لا يجد ما يختبره على ميلقه.

وقيل: الأصولي كالطبيب الذي لا عقار عنده، والفقيه كالعطار الذي عنده كل عقار، ولكن لا يعرف ما يضر ولا ما ينفع.

---

[1] البحر المحيط تحقيق الدويش ص29.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش24.

[3] البحر المحيط تحقيق الدويش ص24-25.

[4] جاء في تاج العروس من جواهر القاموس (25/ 22) :" الميلق : هو محل الذهب . .. كأنه من ألق يألق : أي لمع وأضاء.
وقال في موضع آخر (26/ 405):"والملقة ، محركة : الصفاة الملساء اللينة. والسياق هنا يدل على أن الميلق: أداة لاختبار الذهب .

وقيل: الأصولي كصانع السلاح، وهو جبان لا يحسن القتال به، والفقيه كصاحب سلاح، ولكن لا يحسن إصلاحها إذا فسدت، ولا جماعها إذا صدعت"[1].

وفي هذه المقاربة من الزركشي يتبين لنا مدى التكامل والترابط بين هذين العلمين، وهو رأي من عالم مارس هذين العلمين، وألف فيهما كتبا مطولة وموسعة؛ فكان رأيه معتدلاً ومنصفاً؛ فالعلوم الشرعية تتكامل ولا تتنافر ويكمل بعضها بعضا، وإن كان الاقتصار على الفقه والتقليد في مسائله -من وجهة نظر الزركشي- يستنفد طاقة الفقيه ولا ينشرح به الصدر؛ فكان الأولى الانشغال بالأصول لأنه الموصل إلى رتبة الاجتهاد، وهو السبب في معرفة الفروع[2].

الخلاصات

على ضوء الدراسة السابقة، التي تناولت فيها جانبا من خطاب المقدمات في مقدمة البحر المحيط للإمام الزركشي، والتي أبانت عن قدر كبير من الإضافة العلمية

---

[1] البحر المحيط تحقيق الدويش 25/1.

[2] ينظر: البحر المحيط تحقيق الدويش ص23-25.

المعرفية، وعن أهمية استكشاف وسبر المقدمات، والوقوف على عتبات النص الأصولي؛ أجد أنه من الضروري التوصية ببعض المقترحات:

- ضرورة التركيز على خطاب المقدمات الأصولية، واستكشاف مكنوناتها؛ فهي حمالة أسرار ومخبأة كنوز .
- هذا الموضوع يحتاج للتوسع فيه وإعمال النظر والبحث على مستوى رسائل علمية؛ تغوص في كتب الأصول ومقدماتها، مقارنةً ومقاربةً بينها ومعرفةً لأهم قضاياها.
- من المفيد جدا المطابقة بين ما قرره العلماء في مقدماتهم، وما سطروه في متون الكتب، والنظر في مستوى التماهي بينهما.
- ضرورة عدم إغفال قراءة المقدمات وتحليلها؛ لمن أراد استكشاف وتحليل الكتب الأصولية؛ ولاسيما الكتب التي أولى مؤلفوها اهتماما بمضمون مقدماتهم.
- من المهم تتبع قضايا المقدمات؛ ببيان مقاصد العلوم، وتاريخ العلم ومصادره ومناهجه؛ نظرا لأن المقدمات غالبا ما تكون متأخرة على مستوى الكتابة؛ فتكون هي الخلاصات النهائية للمؤلف.
- من المهم توصيف المقدمات، وملاحظة المقدمات النقدية أوالتحليلية او التاريخية او التصحيحية منها؛ نظراً لما تحمله من الإضاءات والإيقاظات المهمة.

والحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين.

فهرس المصادر والمراجع

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم:

صديق بن حسن القنوجي، تحقيق : عبد الجبار زكار، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٧٨.

الإبهاج في شرح المنهاج:

علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

الإحكام في أصول الأحكام:

سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ) تحقيق:عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:

محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: سامي العربي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

الأعلام:

خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين.

البحر المحيط في أصول الفقه:

بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق القسم الأول من البحر المحيط الدكتور: محمدبن عبدالرزاق الدويش، رسالة دكتوراه جامعية من قسم أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية١٤٠٦.

البداية والنهاية:

لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت.

البرهان في أصول الفقه:

لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، حققه:عبدالعظيم الديب،الطبعة الأولى١٣٩٩هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس:

محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية .

تاريخ مدينة دمشق:

لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي:

أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)،دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر،الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية،الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ.

التعريفات:

علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر : دار الكتاب العربي — بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥،تحقيق : إبراهيم الأبياري.

تقريب الوصول إلى علم الأصول:

محمد بن أحمد بن جزي الكلبي(ت٧٤١هـ)، تحقيق :محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر،الطبعة الأولى١٤١٠.

التقريب والإرشاد:

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، حققه: عبدالحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:

القاضي عبد رب النبي بن عبدالرسول الأحمد نكري، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية لبنان بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

الجواهر المضية في طبقات الحنفية:

عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (٦٩٦/ ٧٧٥) تحقيق الناشر: مير محمد كتب خانه كراتشي .

حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع:

عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي(ت١١٩٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي — مصر، الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

الحيوان:

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(سنة الولادة ١٥٩هـ/ سنة الوفاة ٢٥٥هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر دار الجيل ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م مكان النشر: لبنان/ بيروت.

الرسالة:

محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

سلاسل الذهب:

بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق ودراسة:محمد الشنقيطي، الطبعة الثانية١٤٢٣هـ.

سير أعلام النبلاء:

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

شذرات الذهب:

عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

شرح التلويح على التوضيح:

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت٧٩٢هـ)، ضبطه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

شرح العمد:

لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: عبدالحميد أبو زنيد، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

شرح الكوكب المنير:
محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ..

شرح مختصر الروضة: نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت٧١٦هـ) تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، توزيع: وزارة الشئون الإسلامية بالسعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية.
إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ). الناشر: دار العلم للملايين- بيروت. الطبعة: الرابعة- يناير ١٩٩٠.

الضروري في أصول الفقه:
لأبي الوليد محمد بن رشد الحفيد(ت٥٩٥هـ) تحقيق :جمال الدين العلوي. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٩٤.

طبقات الحفاظ:
عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

طبقات الشافعية الكبرى:
لتاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، عبدالفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

طبقات الشافعية:
لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى.

طبقات الفقهاء:

لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.

طبقات المفسرين:

جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

طبقات المفسرين:

لأحمد محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

طبقات المفسرين للداوودي:

محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

العبر في خبر من غبر:

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) مطبعة حكومة الكويت، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

غاية المرام في شرح مقدمة الإمام:

لأبي العباس أحمد بن زكري التلمساني المالكي (ت٩٠٠هـ)، تحقيق محند مشنان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ.

الفائق في غريب الحديث:

محمود بن عمر الزمخشري: تحقيق : علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان الطبعة الثانية.

فوات الوفيات:

محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: علي محمد ،عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت:

محب الله بن عبدالشكور (ت١١١٩هـ)، والشرح: لعبدالعلي محمد الأنصاري اللكنوي (ت١٢٢٥هـ)، ضبطه: عبدالله محمود عمر، مكتبة: عباس الباز، الطبعة الأولى،

١٤٢٣هـ.

قواطع الأدلة في الأصول:

لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:

محمد على التهانوى (١١٥٨هـ)، إشراف:د رفيق العجم مكتبة لبنان: بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦ م.

كتاب الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية :

لأبى البقاء الكفومى(ت١٠٩٤هـ)، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري.

مذكرات في علم الأصول:

للدكتور محمد محروس المدرس الأعظمي، مقررات قسم الفقه والأصول في كلية معارف الوحي في الجامعة الماليزية الإسلامية، ٢٠٠٢م.

مرآة الجنان:

لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

المستصفى من علم الأصول:

لأبي حامدمحمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

المعتمد في أصول الفقه:

لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري (ت٤٣٦هـ)،الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٣تحقيق : خليل الميس.

معجم الأدباء:

ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

مقدمة ابن خلدون:
عبدالرحمن ابن خلدون(ت٨٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي الطبعة الرابعة بيروت – لبنان.
مناقب الإمام الشافعي فخر الدين الرازي: تحقيق أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى بمصر ١٤٠٦.

ميزان الأصول في نتائج العقول:
لعلاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)
رسالة جامعية لمرحلة الدكتوراه، أعدها:عبدالملك السعدي،جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ.
نفائس الأصول في شرح المحصول:
شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوض، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
الوافي بالوافيات:
صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
وفيات الأعيان وآنباء أبناء الزمان:
لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.
الوفيات:
محمد بن رافع السلامي أبو المعالي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.